



A quarterly publication of the Association
For The Protection of Industrial Property in
The Arab World (APPIMAF)
Regional Group of the AIPPI

P.O.Box 11-9420 Beirut - Lebanon

العدد ١١٢

نشرة فصلية إخبارية تصدر عن جمعية
حماية الملكية الصناعية في العالم العربي
(أبيماف)
الجمعية الإقليمية في الإتحاد الدولي AIPPI

صندوق بريد ١١-٩٤٢٠ بيروت، لبنان

كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٢

مستجدات من العالم العربي

الأول (أكتوبر) ٢٠٠١، أنه شرع في دراسة بنود مشروع قانون هو في الواقع تحديث للقانون الساري منذ ١٨ سنة.

أكد الأمين العام لمجلس الشورى أهمية الخطوة التي وصفها بمحاولة اقتصادية وتجارية توفيقية بين المملكة والمتطلبات الاقتصادية العالمية المتداخلة، وأوضح أن القانون الجديد، المؤلف من ٦٢ مادة و٩ فصول، حدد الشروط المطلوبة للتقدم بطلبات لتسجيل العلامات التجارية. وعدد البنود الأساسية التي تشرح قواعد ونتائج تسجيل العلامات التجارية وتمديد صلاحيتها أو إنهاؤها، أو تحويل ملكيتها، إضافة إلى العلامات التجارية الجماعية والرسوم المتصلة بها، والعقوبات المتعلقة بجرم مخالفة القانون المذكور. ■

قطر

تعديل قوانين العلامات التجارية وحقوق المؤلف

أعلنت الحكومة القطرية قرارها تعديل قوانين العلامات التجارية وحقوق المؤلف تشبهاً مع بنود اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس). وبناء عليه، فإن قانون حقوق المؤلف الجديد سوف يشمل الحقوق المجاورة، خاصة تلك التي تتعلق بحقوق الممثلين والمؤدين ومحطات الإذاعة وشركات تسجيل السمعيات. أما قانون العلامات التجارية

تونس

الانضمام إلى اتفاقية التعاون بشأن البراءات

أودعت تونس قرار انضمامها إلى اتفاقية التعاون بشأن براءات الاختراع (PCT) لدى المكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو) في العاشر من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١. وعليه، أصبح بإمكان أية شركة أجنبية تتقدم بطلب إلى المكتب الدولي للحصول على براءة دولية، أن تطلب ابتداءً من العاشر من كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠١ شمول الحماية تونس التي غدت الآن الدولة الـ ١١٥ المنضوية تحت هذه الاتفاقية الدولية، كما أصبح بإمكان المواطنين أو المقيمين في تونس رفع طلباتهم إلى المكتب الدولي بدءاً من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وتجدر الإشارة إلى أنه بحكم التزام تونس بالفصل الثاني من الاتفاقية الأخيرة، فهي أيضاً مؤهلة للالتزام بالفحص الأولي المطبق دولياً. ■

المملكة العربية السعودية

مشروع تحديث قانون العلامات التجارية تحت الدراسة

ناقش مجلس الشورى السعودي مشروع قانون جديد للعلامات التجارية أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية. وقد أعلن المجلس في جلسة عقدها في ٢٣ تشرين

دليل العدد

- مستجدات من العالم العربي
- تونس ١
- المملكة العربية السعودية ١
- قطر ١
- الإمارات العربية المتحدة ٢
- الاردن ٣
- الشرق الأوسط ٣

الدوحة فيما يتعلق بقوانين البراءات الخاصة بالأدوية. فبموجب التعديلات الجديدة التي أضيفت على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس)، أعطيت الدول الحق بالسماح في إنتاج أدوية محلية يدخل في تصنيعها طرق ومركبات مسجلة (drugs generic) وذلك في حال الأزمات الصحية الوطنية، خصوصاً في الدول الأفريقية حيث الإصابة بمرض فقدان المناعة (السيدا) تتعدى نسبة ٢٥٪ من السكان. وسوف يسهم الإجراء، الذي تبنته المنظمة في ختام القمة التي استمرت خمسة أيام، في خفض تكلفة علاج السيدا إلى ٢٥٠ دولاراً أميركياً للشخص الواحد في السنة بدلاً من ١٠٠٠٠ دولاراً أميركياً حالياً. ■

الإمارات العربية المتحدة

تعديل قانون حقوق المؤلف

تعمل وزارة الإعلام في دولة الإمارات العربية المتحدة على تعديل قانون حق المؤلف لعام ١٩٩٢ انسجاماً مع التطورات والمتغيرات في قطاع صناعة المعلومات. يذكر أنه في العام ١٩٩٧، وفي ظل استمرار المخالفات والتعديلات على حقوق الملكية الأدبية والفنية في المنطقة، قامت الحكومة بإدخال بنود اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) والمتعلقة بالملكية الأدبية والفنية على قانون حقوق المؤلف بموجب المرسوم الحكومي رقم ٢١ للعام ١٩٩٤، وهو تاريخ انضمام الإمارات إلى منظمة التجارة العالمية.

تنص المادة العاشرة من اتفاقية تريبس على حماية برامج الكمبيوتر التجارية، من حيث الشيفرة العائدة إليها، وتعتبرها أعمال أو مصنوعات أدبية، وذلك حسب المادة التاسعة من معاهدة برن المتعلقة بحماية المصنفات الأدبية والفنية. في هذا السياق، ادعى اتحاد منتجي برامج الكمبيوتر التجارية (BSA)، وهو تجمع للشركات الرئيسية المطورة لبرامج الكمبيوتر، على شركة الهندسة الوطنية في

بشكله المعدل فسوف يغطي الأسماء والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية، ويشكل جزءاً من قانون جديد لحماية حقوق الملكية الصناعية الذي يشمل لأول مرة النماذج والرسوم الصناعية. في هذا الإطار، أشار مسؤول رفيع في وزارة التجارة والاقتصاد إلى واقع خروج بلاده من قائمة الدول المخالفة لقوانين حقوق الملكية الفكرية التي يصدرها مكتب التجارة الأميركي، وذلك نتيجة الإجراءات الصارمة وحملات التفتيش التي تشبها الحكومة بين الفينة والأخرى والتي بدأت تؤتي ثمارها. وقد كشف المسؤول عن وجود ١٥ قضية معلقة في المحاكم المحلية متصلة بهذا الشأن. ومن المتوقع أن تنشر القوانين الجديدة، التي وضعت بالتعاون مع خبراء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، في الأشهر القليلة القادمة.

الموافقة على قرار الحكومة تسجيل براءات اختراع بمجلس التعاون الخليجي

وافق أمير دولة قطر على قرار وزاري يخول مكتب البراءات القطري في وزارة الاقتصاد والتجارة قبول طلبات لتسجيل براءات اختراع في مجلس التعاون الخليجي. وسوف يتم فحص هذه الطلبات شكلياً على أن تحال لاحقاً إلى مكتب البراءات في مجلس التعاون للمراجعة النهائية والتسجيل، حسب ما أكدته المصادر الرسمية.

وأضافت المصادر أن هذا القرار الوزاري سوف يدخل حيز التنفيذ بعد إقرار مرسوم يحدد قواعد وأصول سير الطلبات وفحصها. وينص القرار، الذي سوف ينشر في الجريدة الرسمية، انه على كافة الأطراف المعنية العمل على تطبيقه فوراً والغاء أي مرسوم يخالف أحكامه.

قمة التجارة العالمية في الدوحة تتساهل في براءات الأدوية

حققت الدول النامية انتصاراً ساحقاً في قمة منظمة التجارة العالمية الأخيرة التي عقدت في العاصمة القطرية

للاتحاد بدور المعرض السنوي للكمبيوتر، جيتكس، الذي تنظمه حكومة دبي، في دعم قطاع تكنولوجيا المعلومات. ■

الأردن

لجنة من القضاة الأردنيين تزور مكاتب

الوايو

قامت بعثة من القضاة الأردنيين بزيارة مركز المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايو) في جنيف بين ٨ و ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) الفائت حيث حصلت على دعم المنظمة في مجال تعزيز تطبيق حقوق الملكية الفكرية في المحاكم الأردنية. وقد اطلعت البعثة، التي ضمت قضاة من المحكمة الابتدائية وغيرها، على دور منظمة الوايو ونشاطات التعاون التقني التي تقوم بها مع الدول النامية، والعربية تحديداً. واستعرض الجانبان مسائل متصلة ببرامج التدريب الخاصة والمنح الجامعية والمراجع القضائية. وأبدى القضاة اهتمامهم بنشاطات الوايو الهادفة إلى تعزيز أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية وتحديثها في البلدان النامية، خاصة فيما يتعلق بمراجعة التشريعات القائمة في تلك البلدان من قبل المكتب العربي للمنظمة وتطوير وإنماء الموارد البشرية من قبل الأكاديمية العالمية للوايو. وقد كان للزيارة صدى هام في ضوء الدور المتعاظم الذي تلعبه الملكية الفكرية في تحويل المعرفة والمعلومات إلى مكاسب اقتصادية ملموسة، وبالتالي، دورها كأداة لتحقيق الثروة والتنمية الثقافية والاقتصادية على مستوى الوطن والعالم. ■

الشرق الأوسط

تحسن طفيف على ترتيب الدول العربية

في لائحة الدول التي تجيز القرصنة

ساهمت الجهود المتواصلة للحد من النسخ غير المشروع لبرامج الكمبيوتر حول العالم في انخفاض إجمالي معدل القرصنة من ٤٠٪ عام ١٩٩٧ إلى ٢٦٪ في العام ١٩٩٩. وأشارت دراسة أجراها معهد

دبي لقيامها بالنسخ غير المشروع للبرامج، وبالتالي مخالفتها القانون المحلي حول حقوق المؤلف. غير أن محكمة النقض في دبي، في تطور لافت، أصدرت حكماً لصالح الشركة المذكورة.

حملة توعية شاملة ضد القرصنة

أعلن اتحاد منتجي برامج الكمبيوتر التجارية (BSA) انه أطلق حملة توعية واسعة لمحاربة القرصنة في الإمارات العربية المتحدة بالتنسيق مع الشركات الأعضاء في الشرق الأوسط. وأوضح أن المرحلة الأولى من الحملة سوف تستغرق ٤٥ يوماً. وقد بدأت في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١، وتجري بالتزامن في كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت، لتغطي في فترة لاحقة كل الدول الإقليمية. وقد كشف المدير الإقليمي للاتحاد أن التجمع ينظم ندوات تدريبية عامة، إضافة إلى استحداث خط ساخن على مدار الساعة طوال فترة الحملة للرد على كل التساؤلات المهنية، التي تتعلق بشروط الالتزام والترخيص والكلفة التقديرية للبرامج الأصلية.

وأعلن الاتحاد، الذي أقام دعاوى ضد عشرة شركات، أنه علق لفترة وجيزة كل الإجراءات في حق مستخدمي الكمبيوتر الذين يمارسون القرصنة في الإمارات العربية المتحدة والكويت لإعطاء الفرصة للمزيد من الشركات للتقيد بالقوانين المرعية، على أن تستأنف التحقيقات فور انتهاء الحملة. إلا أن عملية ملاحقة بائعي البرامج المزورة وبرامج الحكومة في الإطار نفسه لن تتوقف خلال الحملة.

نشير إلى أن دولة الإمارات أتت في مقدمة الدول العربية التي تكافح النسخ غير المشروع لبرامج الكمبيوتر. وفي هذا السياق، أظهرت مؤشرات القرصنة لسنة ٢٠٠١ تراجعاً إضافياً مقارنة مع سنة ٢٠٠٠، حيث سجلت الإمارات أقل معدل في المنطقة، وهو ٤٤٪. وأشاد المدير الإقليمي

في الدراسة. ومن العوامل الأخرى التي أسهمت وتسهم في تراجع معدلات القرصنة الحملات التي تقوم بها المنظمات أو الهيئات المكافحة للقرصنة، مثل اتحاد منتجي برامج الكمبيوتر التجارية (BSA) وتجمع شركات صناعة المعلوماتية وبرامج الكمبيوتر (Software & Information Industry Association) في رفع مستوى الوعي تجاه الملكية الفكرية وتشجيع شراء النسخ الأصلية. يضاف إلى ذلك، واقع الصراع والمنافسة بين مختلف الشركات المتورطة في الاستخدام غير المشروع للبرامج في الأسواق العالمية في ظل التعاون المتنامي بين الحكومات لإيجاد أدوات شرعية واتخاذ تدابير لحماية الملكية الفكرية وفرض عقوبات على المخالفين ومرتكبي جرائم القرصنة.

ونبهت الدراسة إلى مشكلة حقيقية مرتبطة بالقرصنة في الدول المتقدمة تكنولوجيا، خاصة في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية، التي تحقق أدنى معدلات قرصنة في العالم. فقد تبين أن هذه الدول تشهد ارتفاعا ملحوظا في معدل القرصنة أحيانا أو انخفاضاً ضئيلاً أحيانا أخرى أو تحافظ على المعدلات نفسها، مما يدل على تقدم محدود في مجال مكافحة القرصنة. في الوقت نفسه، سجلت البلدان التي حققت تقدماً اقتصادياً العام الفائت، كدول جنوبي شرق آسيا ودول المحيط الهادي، أعلى نسب في القرصنة، حيث وصلت الخسائر في قطاع برمجة الكمبيوتر إلى أربعة مليارات دولار أميركي عام ٢٠٠٠، وتبعته أوروبا ثم الولايات المتحدة. في حين انخفضت معدلات القرصنة فعلياً في دول الشرق الأوسط التي جاءت في المرتبة الثالثة تبعته دول أفريقيا. ■

الأبحاث والتخطيط العالمي، وهو فرع من اتحاد منتجي برامج الكمبيوتر التجارية، إلى أن انخفاض قيمة الخسائر الناتجة عن القرصنة لا يرتبط بالضرورة بانخفاض مواز في معدل القرصنة. وهو يعود بشكل أساسي إلى تراجع في أسعار برامج الكمبيوتر، إضافة إلى الركود الاقتصادي العالمي. وقد أظهرت الدراسة تراجع الخسائر في القطاع المذكور إلى ٢٤٠ مليون دولار أميركي في عام ٢٠٠٠ مقابل ٢٨٤ مليون دولار أميركي في عام ١٩٩٩، وتراجعا في المعدل الإجمالي للقرصنة من ٦٢٪ عام ١٩٩٩ إلى ٥٧٪ عام ٢٠٠٠.

على صعيد الدول العربية، أظهرت الدراسة أن دول المنطقة شهدت بعض التقدم في مجال الحد من القرصنة. فعلى سبيل المثال، خرجت مصر من قائمة الدول الـ ٢٥ ذات أعلى معدلات للقرصنة. وسجلت انخفاضا من ٧٤٪ عام ١٩٩٩ إلى ٥٦٪ عام ٢٠٠٠. فيما سجلت دول أخرى في الفترة نفسها النسب التالية: لبنان من ٨٨٪ إلى ٨٢٪؛ الكويت من ٨١٪ إلى ٨٠٪ وسلطنة عمان من ٨٨٪ إلى ٧٨٪. وانخفضت النسب في كل من الإمارات العربية المتحدة والسعودية إلى ٤٤٪ و ٥٩٪ على التوالي في حين سجلت قطر ارتفاعاً ضئيلاً من ٨٠٪ إلى ٨١٪.

وفي تحليلها لأسباب هذه الظاهرة، شددت الدراسة على دور الشركات المنتجة والمطورة لبرامج الكمبيوتر في محاربة القرصنة ولو بطريقة غير مباشرة. وقد عملت هذه الشركات على تسهيل وتشجيع استهلاك البرامج الأصلية المرفقة بالدعم التقني والفني. إضافة إلى خفض أسعار البرامج مقارنة مع سنوات ١٩٩٦ و ١٩٩٧، الأمر الذي نتج عنه تقارب بين أسعار البرامج المقرصنة والأصلية، حسب ما جاء

ترحب جمعية حماية الملكية الصناعية في العالم العربي بكل الأخبار والتطورات المتعلقة بمواضيع حماية الملكية الفكرية، وتدعو جميع الأعضاء إلى المساهمة الفعالة في إعداد نشرتها الفصلية وذلك بإرسال تقاريرهم حول دراسات معينة أو مراسيم رسمية أو قرارات محاكم متصلة بمواضيع الملكية الفكرية في بلادهم إلى سكرتاريا الجمعية على العنوان التالي:

جمعية «أبيماف»

الأمانة العامة

ص.ب.: ٩٤٢٠-١١

بيروت - لبنان